المحاضرة رقم 03:

3-العدالة والمساواة:

العدالة: أن يأخذ كل إنسان حقه لمن مقضى القانون أو قياس الحقوق.

المساواة: هي أن يتساوى الجميع أمام الحقوق والواجبات والمطلوب التطبيق على قاعدتي العدالة والمساواة إذا كان هناك فروق قائمة على معايير فيمكن وضع هذه الأخيرة، وبناء عليها يتم ضبط الحالة، أما إذا لم يكن هناك معايير تمنع تحقيق العدالة فسيكون أمام حالة "ظلم وسلب للحقوق"، ولذلك تكافؤ الفرص من القواعد الهامة التي على أساسها تحقق من خلالها العدالة، وهذا الانسجام الكبير والكامل في الجوهر ومعنى وقيمة العدالة أيضا مرتبط بسيادة القانون هذه العدالة التي من خلالها تؤكد أن الناس سواسية أمام الحقوق والواجبات وتؤكد أيضا أن هناك مساءلة وحرية ومشاركة.

3-1-التوافق:

لا يمكن أن نحقق توافق ولكن هناك أغلبية (وشاورهم في الأمر)، أي الحصول على أغلبية الشوى ملزمة وليست معلمة وهذه الشورى ملزمة تذهب باتجاه الرأي الأعم. وبالتالي الوصول إلى درجة التوافق المطلق تكاد تكون مستحبة، فالله عز وجل خلق الناس مختلفين وهذا أمر طبيعي، ولكن علينا القدر المستطاع أن نصل إلى درجة أكبر من محاولة الوصول إلى هذا التوافق.

3-2-الكفاءة والفاعلية:

الفاعلية: تحقيق الهدف بأعلى درجة ممكنة ومطلوب وفق هذا المعيار أن نضبط الأداء الإداري في الدولة الحكم الرشيد على قاعدة الاستثمار الأمثل لكل الموارد المتاحة في الدولة.

الكفاءة: وهي معيار من المعايير الهامة ولذا يجب أن يكون هناك كفاءة في الأداء وهذا معيار إداري، والمعيار أو المعايير كلها تنقسم ما بين: إداري، قانوني، سياسي واجتماعي، وهذا المعيار الذي سبق ذكره هو معيار إداري وذلك من أدل ضبط الأداء الإداري.

3-3-معيار الرؤية الاستراتيجية:

أن يكون لدى قيادة الدولة بكل مكوناتها وخاصة الرئاسة وأن يكون لديها رؤية واضحة باتجاه ومسار هذه الدولة، هذه الرؤية المترجمة عبر خطط استراتيجية تنموية إجرائية، وهذه كلها تصب في اتجاه المسار الرئيسي والاستراتيجي الذي يمضي على أساسه هذه الدولة وصولا إلى تطبيق الأهداف المأمولة في الحكم الصالح والجيد أي هو تحقيق الرفاهية للمواطن.

الاستحالة:

هي الحساسية اتجاه الرأي العام، الاستجابة للمواطن، إذا كان هناك رأي عام تجاه أي قضية من القضايا فكيف يمكن أن يستجيب لهذه القضية إما إقناع المواطن أو الجمهور وتلبية مطالبه أو بضعف فهمه لها.